آفاق وسياقات
تشرين الأوّل ٢٠٢٤ / العدد ١ – ص. ١٦٤–١٨٠

العلاقات العسكريّة المدنيّة في لبنان

بشارة أبو حمد

عميد ركن، خدم في الجيش اللبناني منذ عام ١٩٩٣ حتّى عام ٢٠١١، انتقل بعدها إلى المديرية العامة للأمن العام. حائز دكتوراه في العلوم الدينيّة من جامعة القديس يوسف، ويتابع الدكتوراه في القيادة وإدارة الموارد البشريّة في الجامعة نفسها. يُدرّس القيادة واتّخاذ القرار، ومادّة إدارة الموارد البشريّة، في الجامعة الأنطونيّة.

خلاصة

لقد تطوّرت العلاقة بين الجيش اللبنانيّ والمجتمع المدنيّ منذ ١٩٢٦ من خلال التعاون في قضايا مجتمعيّة وتعزيز القدرة على الصمود. شمل هذا التعاون الاستجابة للكوارث ومشاريع البنية التحتيّة، وتجلّى بوضوح خلال أزمة ٢٠٠٦ مع اليونيفيل. البحث يهدف لدراسة مفهوم التعاون العسكريّ المدنيّ ودوره في بناء الثقة المتبادلة.

كلمات مفتاحيّة

التعاون العسكري المدني – الجيش اللبناني – تقاسم السلطة – اليونيفيل – المجتمع المدني – الأمن القومي – المساعدات الإنسانية.

Résumé

Les relations entre l'armée libanaise et la société civile ont évolué depuis 1926 à travers une coopération sur des questions sociétales et le renforcement de la résilience. Cette coopération inclut la réponse aux catastrophes et les projets d'infrastructure, et s'est manifestée clairement lors de la crise de 2006 avec la FINUL. La recherche vise à étudier le concept de coopération civilo-militaire et son rôle dans la construction de la confiance mutuelle.

Mots-clés

Coopération civilo-militaire – Armée libanaise – partage du pouvoir – FINUL – société civile – sécurité nationale – aide humanitaire

يُنظَر إلى الجيوش وإلى المجتمع المدنيّ بشكلٍ عامٍّ على أنّهما عنصران متضادّان. فالعنصر الأول، أي الجيش، يدمّر ويقتل ويُساهم في وقوع المآسي. أمّا العنصر الثاني، أي كلّ فرد يعمل في المجالات الاجتماعيّة والإنسانية، فيبذل نفسه في سبيلِ البناء والسلام والحدّ من المآسي التي يسبِّبها العنصر الأوّل. وَعلى الرغم من أنَّ العلاقة بين الجيوش والمجتمع المدني تُعدُّ متناقضةً، إلّا أنّها تعكس في جوهرها ترابطًا قويًّا بين الاثنينِ. فَلا تحوي ساحة المعركة، العسكريين فقط، إنَّما تشمل المدنيين أيضًا، خصوصًا أولئك الذين يؤدّون دورًا أساسيًّا في الحرب، وذلك إراديًّا أو لا إراديًّا، وهم يعانون من آثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسيَّة.

في تاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٦، أي منذ نشوء نواة الجيش اللبناني الأولى التي تتمثَّل في فوج القناصة، جمعت علاقةٌ متينةٌ تلك الوحدات بالمجتمع المدني؛ والمعروف أنَّ علاقتهما قد أدّت دورًا مهمًّا في الإنماء الاجتماعي والاقتصادي[١]. إلاّ أنَّ التعاونُ بين تلك الوحدات والشعب كان يتمُّ بطريقة غير منظّمة وغير مدروسة، أي قائمة على ردّة الفعل من دون وضع خطَّة مسبقة. وفرضت الأزمات المتلاحقة في لبنان على الجيش الانتشار على الأراضي اللبنانيَّة كافّة بهدف حفظ الأمن، بالإضافة إلى الالتزام بمهمّته الأساسيّة وهي الدفاع عن الوطن، ممّا أجبر الوحدات، آنذاك، على أن تتعامل مع المدنيّين العاملين في المجالات كافَّة، وأن تقدِّم لهم يد العون وتحميهم في الظروف المختلفة، وأن تُخفِّف قدر الإمكان من وطأة الأزمات المُتراكمة بالوسائل المتوفِّرة لديها.

إضافةً إلى ما ذُكر، يقوم الجيش اللبناني بدرء الأخطار الداخلية الناتجة من الصراعات التي تنشأ داخل المجتمع وتهدِّد وحدته، وذلك عبر تنمية الولاء الوطني[٢]، ومكافحة التطرُّف. وهكذا، يساهمُ الجيشُ في عمليَّة التنشئة الوطنية والاجتماعية التي تقوم بها مؤسّسات المجتمع المدني، وهي العائلة وَالمدرسة وَالجمعيات، لِتطال شرائح كبيرة من المواطنين والعسكريين، فينقلونها بدورهم إلى المجتمع كما إلى عائلاتهم. ويستخدم الجيش قنوات عديدة لنَقل تلك القيم والمبادئ إلى المجتمع، نذكُر منها وسائل الإعلام والعلاقات القائمة بين المجتمع العسكري والمجتمع المدني[٣]. فالمؤسسة العسكرية تؤمّن مجالات الاختلاط والالتقاء المباشرَين بين عدد كبير من المواطنين المنتمين إلى فئات مختلفة، فيتلقون التنشئة

(١) أبي غانم، جولي، **الجيش اللُّبناني- الدور الآخر**، مكتبة السائح، طرابلس ١٩٩٦، ص ٢٧٥.

(٢) التوجيه والاعداد المعنوي، ص ٢٠٧-٢٠٩.

(٣) نشرات توجيهية صادرة عن قيادة الجيش، مديرية التوجيه.

الوطنية وينقلونها إلى مجتمعهم عن طريقِ عائلاتهم(٤). وفضلاً عن حماية الوطن والحفاظ على سيادته وحرّيته، يقوم الجيش اللبناني بِحماية الدستور وَالشرعيَّة الدستورية من خلال الدفاع عن مؤسسات الدولة وحماية الصيغة المنبثقة عن إرادة الشعب والالتزام بقرارات السلطة السياسيَّة(٥).

وَيشكِّلُ المجتمع، بالنسبة إلى الجيش، المجال الحيويّ والمدى الإنساني والوطني والاجتماعي. فالجيش يحتاج إلى الموارد البشرية التي ترفد صفوفه بالمقاتلين والفنيين والمهنيين، ممّا يتيح له الاحتكاك المتواصل بالمجتمع والتفاعل معهُ من خلال عمليات التطوُّع والتسريح والاستعانة بالاختصاصيين والإداريين والمتعهدين ومؤسسات القطاعين العام والخاص، التي تؤمن لهُ حاجاته المختلفة. وتشكّل عائلات العسكريين رابطًا بين الجيش والمجتمع، لأنَّ العسكريّين لا يقطعون علاقاتهم كلَّها بذويهم وبالمجموعات الاجتماعية والمهنية والرياضيِّة والدينية التي ينتمون إليها في الأساس. وتتخطّى المجالات التي تتيح للجيش التفاعل مع المجتمع المدني ما سبقَ وَذُكر؛ فالمهمات غير العسكرية، تفتح بدورها آفاقًا جديدةً أمام الجيش تمكِّنُهُ من التواصل مع المجتمع والتعاون مع أفرادِهِ، كما تؤثّر على الموقع الذي يحتله في مجتمعهِ.

١ – مفهوم التعاون العسكري المدني

بعد العام ١٩٩٠، تغيّرت نظرة العالم إلى السلم والأمن العالميين، واتّجهت الأنظار إلى تعزيز التعاون الدولي بهدفِ مواجهة انتهاكات حُقوق الإنسان وعدم احترام القانون الدولي الإنساني وصَدّ التهديدات العابرة للحُدود. وَقد أدَّت تلك الأمور إلى تحوّل في سياسة الأُمم المُتحدة. ففي العام ١٩٩٢، أعلن الأمين العام للأُمم المتحدة بُطرس غالي «إنّه لم يعد من الممكن فصل القضايا الإنسانية عن مشاكل حفظ السلام والأمن الدوليين»(٦). ومنذ ذلك الحين، أعطيت الأعمال الإنسانيّة الأهمية الكُبرى، وظهرت المُنظمات الدولية الحكوميّة وتلك غير الحكومية لتساهم في الأعمال الإنسانية بغيةَ الحدِّ من الآثار الاجتماعيّة والنفسية

(٤) التوجيه والاعداد المعنوي، ص ٤٩ – ٥٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٦) غالي، بطرس، خطة السلام لعام ١٩٩٢، موقع الأمم المتحدة الإلكتروني: http://www.un.org/en/ga/view_doc.asp?symbol=A/47/2، الدخول إلى الموقع في: ١٣/ ١١/ ٢٠٢٠.

والبيئيّة التي تُسبّبها الحروب، بالإضافة إلى ما تخلّفه الكوارث الطبيعيّة من نتائج سلبيّة وآثار.

صحيحٌ أنَّ مفهوم التعاون العسكريّ المدنيّ يُعَدّ حديثَ العهد نسبيًّا، إلّا أنّه يمكننا أن نلاحظ أنَّ ميكيافلّي قد نصح أميرهُ بكسب قلوب شعبه منذ القرن السادس عشر «إنّ أفضل الحُصون هو ما يقوم على حُبّ الشعب»(٧). واليوم، تعتبر معظم الجيوش التي أنشأت منظومةً للتعاون العسكري المدنيّ أنّ أُولى أهداف التعاون مع المجتمع المدني هو كَسب قلوب أفرادِهِ وسلب عقولهم، وَيُقصد بذلك، استمالة الشعوب.

إن التعاون العسكري المدنيّ هو التعاون القائم بين القوى العسكرية من جهة، والمُنظّمات المدنيّة الدوليّة الحكوميّة وتلك غير الحكوميّة، كما الفعاليات المدنيَّة من جهة أخرى. وَليس بالضرورة أن تكون الحروب فقط هي السبب الأساسي وراء قيام التعاون المذكور، إنّما يمكن أن ينشأ هكذا تعاون في أثناء الكوارث الطبيعية أيضًا، مثل الزلازل والفيضانات وغيرها. وَانطلاقًا من وجهة نظرٍ عسكريّةٍ، ندرك أنَّ التعاون يُمثّل الدعم والمُساندة المُقّدمة للسلطات المحليّة والمجموعات المدنيّة والمُنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، لضمان تحقيق أهداف عسكريّة محدّدة. وَيُنفّذ الدعم قبل النزاع وفي أثنائه، وبعده(٨). تكمن الغاية في تحقيق الأهداف العسكرية(٩)، بأقلّ كلفة مُمكنة من ناحية الإصابات بين المدنيين والأضرار في البنى التحتيّة.

وَجاءَ في تقريرٍ أعدَّتهُ اللجنة الدوليّة المعنيّة بشؤون سيادة الدول ما يأتي: «في عالمٍ مترابطٍ والأمن فيه يعتمد على إطار من الاستقرار وسيادة الكيانات، فإنّ وجود دول مُفكّكة ومنهارة وضعيفة، ستُصدِّر الأخطار إلى غيرها من الدول، والدول التي لا تستطيع الحفاظ على النظام الداخلي، إلّا من خلال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يمكن أن تشكل خطرًا على الشعوب في كلّ مكان»(١٠). وَقد أرست هذه الدعوات نمطًا جديدًا من العلاقات الدولية، وَوصفت الأحداثُ بأنّها نقطة تحوُّلٍ في العلاقات الدولية أدّت إلى ظهور مفهوم الأمن الإنساني(١١).

(٧) Machiavelli Niccolo, *The Prince*, translated by George Bull, Penguin Classics, England, 1981, p. 118 -119.

(٨) Ankersen Christopher, *Civil-Military cooperation in post conflict operations emerging theory and practice,* Routledge, 1st edition, 2007, p. 37.

(٩) *Idem,* p. 38.

(١٠) اللجنة الدوليَّة المعنيَّة بالتدخل وسيادة الدول، (ICISS)، تقرير مسؤولية الحماية، اوتاوا، ٢٠٠١، ص ٥.

(١١) تشومسكي، نعوم، **النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة**، دار الآداب، الطبعة الأولى، لبنان، ٢٠٠١، ص ٧.

وَارتبط المفهوم المذكور بتأسيس المُنظّمة الدولية للصليب الأحمر الدولي عام ١٨٦٠، من ثم أصبح مفهومًا قانونيًّا في العام ١٩٤٠، وَذلك، بعد أن ذُكِرَ في إعلان ميثاق الأُمم المُتحدة العالمي لحُقوق الإنسان، وَفي اتّفاقيّة جنيف الرابعة، وفي البروتوكولين المتعلّقين بالقانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات، وفي اتّفاقيّة منع جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها، وتمّ تداوله لاحقًا في ستّينيّات وسبعينيّات القرن الماضي. في العام ١٩٦٠. وانطلاقًا من مبدأ الأمن الإنساني، تمّ إقرار برنامج الأُمم المُتحدة للتنمية العالمية في العام ١٩٩٣. وبما أنَّ الشُعوب هي محور النظام العالمي، يُعَدُّ الأمن للشعوب وليس للأُمّة فقط. وَيجب أن يتوسَّع مفهوم الأمن؛ فبدلًا من أن يُبذل الجُهد على الأمن القومي، يجوز أن يبذل جهدٌ أكبر للمحافظة على أمن الشعوب. وبدلًا من أن يتمّ الحفاظ على الأمن من خلال استخدام السلاح، يجب فرض الأمن من خلال التنمية البشرية[١٢]. وقد عرّف تقريرٌ لبرنامج الأُمم المتحدة للتنمية، مفهوم الأمن الإنساني، مفهومًا عكس طموحًا بارزًا وتقدُّمًا، وتميّز بسبعة أبعاد: الاقتصاد، وَالغذاء، وَالصحة، وَالبيئة، وَالأفراد، وَالمجتمع، بالإضافة إلى السياسة، بحيث تمّ اعتبار التعاون العسكري المدنيّ أحد الأدوات لتحقيق الأمن الإنساني[١٣].

تختلف التعريفات ووجُهات النظر باختلاف الجهات أو الدول التي تتناول مفهوم الأمن الإنساني. فلكلِّ دولة نظرتُها أو تعريفُها الذي اعتمدتهُ وفقًا لأهدافها ومدى تطابُق التعريف مع عقيدتها العسكريّة، وسياساتها، وإستراتيجيتها، وبالتالي الأهداف العسكرية المرجوّة منه. وقد عرَّفَ حلف شمال الأطلسي مفهوم الأمن الإنساني على أنه «التنسيق والتعاون لدعم المهمة بين القائد والجهات المدنيّة، المواطنين، السكان، السلطات المحلية والمنظمات الدولية والوطنية الحكومية»[١٤]. أمّا الولايات المتحدة الأميركية، فقد عرّفته «بأنه الإجراءات التي تُعزز العلاقة بين القوّات العسكرية والسلطات المحليّة والفعاليات المدنيّة في أماكن تواجُد القوى العسكرية لتعزيز سير العمليات. وقد تتضمن قيام القوى العسكرية بنشاطات وأعمال تكون عادة من صلاحيات السلطات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية[١٥]».

(١٢) مفهوم الأمن الإنساني، متوافر على موقع مبادرة الأمن الإنساني الإلكتروني: http://www.humansecurityinitiative.org/definition-human-security، الدخول الى الموقع في: ١٤/ ١١/ ٢٠٢٠.

(١٣) Ankersen, *Idem*, p. 40.

(١٤) AJP (Allied Joint Publication) 9, NATO Civil-Military Co-operation (CIMIC) Doctrine, NATO Standardization Agency, Brussels, Belgium, 2003. p. 1.

(١٥) JP (Joint Publication) 3-57, *Civil – Military Operations,* 2003, p. 1-4.

اعتمدت الأُمم المُتحدة تسمية «التنسيق المدنيّ العسكري» (UN-CMC)، وعرَّفت المفهوم على أنّه «عمل الموظفين العسكريين في بعثة الأُمم المتحدة لتحسين التفاعل والتنسيق بين العناصر العسكرية والمدنيّة، والفاعلين في مجال التنمية الإنسانيّة في مكان عمل البعثة، من أجل دعم أهداف الأُمم المتحدة»(١٦). وأخيرًا، في لبنان اعتبر الجيش أنَّ «التعاونَ العسكريَّ المدنيَّ هو التنسيق والتعاون لدعم المُهمّة، بين القائد العسكري والمُمثّلين المدنيين ومن بينهم المواطنون، والسلطات المحليّة والمنظّمات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية»(١٧). وَبالتالي، يتبيّن أن التعريف اللُّبناني يتطابقُ تقريبًا والتعريف الذي اعتمدهُ حلف شمال الأطلسي.

تتطلّب عمليات التعاون العسكريّ المدنيّ كثيرًا من التخطيط، التنسيق، والتحضير وصولًا إلى التنفيذ المتقَن. لهذا، يجب اتّباع نهجٍ شاملٍ انطلاقًا من الإستراتيجي وصولًا إلى التكتيكي التنفيذي. من هنا، نجدُ ثلاثة مُستوياتٍ لمنظومة التعاون وهي: المستوى الإستراتيجي(١٨)، والمُستوى العملياتي، والمُستوى التكتيكي. كما أنَّ أطراف التعاون العسكري المدنيّ هي الوحدات العسكرية، والسلُطات المحليّة (رؤساء بلديّات، مخاتير، ...)، وَالمجموعات المدنيّة (جمعيات إنسانية، ثقافيّة، أشخاص نافذون، ...)، وَالمُنظّمات الدولية، بالإضافةِ إلى المنظَّمات غير الحكوميّة الدوليّة(١٩).

وَتُعَدُّ أغلب المنظَّمات التي تعنى بالأُمور الإنسانية مُنظّمات غير ربحيّة، وهي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمصلحة العامّة. وقد شهد عدد الوكالات الناشطة في مجالات

(١٦) التنسيق المدنيّ العسكري، متوافر على موقع: http://www.unocha.org/what-we-do/coordination-tools/UN-CMCoord، الدخول الى الموقع في: ١٢/ ١٤/ ٢٠١٤.

(١٧) قيادة الجيش اللبناني، **مرجع التعاون العسكري المدني**، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، ٢٠١٤، ص ١.

(١٨) يُحيط الغُموض بمفهوم الإستراتيجية لا سيّما أنّ بُعدًا فلسفيًّا يكتنفه، لذلك تعدّدت مقاربات هذا المفهوم تبعًا لتعدّد وتنوّع اختصاصات الباحثين المهتمّين بالشؤون الإستراتيجية الذين تناولوه، كلٌّ بحسب اختصاصه. وبما أنّنا من ضمن المنظومة العسكرية، سنورد تعريف كارل فون كلاوزفيتس، الذي عرّف الإستراتيجية بأنها «استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب»:

Von Clausewitz Carl, *On War*, ed. and trans. Howard Michael and Paret Peter, Princeton University Press, N.J. – US, 1984, p. 177.

كما عُرّفت بأنّها «كيفيّة استخدام الموارد المتوافرة (الوسائل) لتحقيق الأهداف التي تخدم المصالح الوطنية (النهايات)، أو هي كيفيّة تحقيق أو تطبيق السياسات الوطنية: قيادة الجيش اللبناني، مرجع العمليات المشتركة، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، ٢٠١٤، ص ٥.

(١٩) برنامج الأُمم المُتحدة للتنمية؛ مكتب الأُمم المُتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ منظّمة أطباء بلا حدود؛ منظّمة العفو الدولية.

سياسة التنميّة العالمية والمساعدات الإنسانيّة، وحماية حقوق الإنسان وحماية البيئة، ارتفاعًا هائلًا في العقدين الأخيرين[٢٠].

وَيؤكد صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington)[٢١]، أنَّ الطريقة الأفضل لفهم العلاقات العسكرية المدنيَّة تكون من خلال فهم نسبة تقاسم السلطة بين الجماعات المدنية والعسكرية[٢٢]. وَتقوم السيطرة المدنَّية على تعظيم السلطة المدنية من خلال تقليل التأثير العسكري في السياسة. كما تقوم على عسكرة الجيش، ممّا يجعلهُ محايدًا سياسيًّا. وَيُذكرُ أنَّ الاحتراف العسكري يسمح بتحقيق هذا الشكل من السيطرة[٢٣] لا سيَّما في أوساط الضُبّاط. فالوظيفة التنفيذية تتحقَّق متى يكون العنصر مطيعًا وخاضعًا للقرارات النهائيَّة التي يتّخذها القادة السياسيّون[٢٤]. فالأمر الذي يحدّد مدى احترافيّة الجيش في تأدية واجبه هو خضوع العنصر للسلطة المدنية، إذ إنّ «الجيش الذي لا يطيع ليس جيشًا محترفًا»[٢٥].

ويرى موريس جانويتز (Janowitz Morris)[٢٦]، في ردٍّ على هنتنغتون، أنَّ على القادة السياسيين المنتخبين والنخب العسكرية أن يفهموا الأدوار والالتزامات والمسؤوليات المشتركة بينهم، وأن يتكيفوا مع التغيرات التكنولوجيَّة والسياسيَّة السريعة[٢٧]. كما يعتقد

(٢٠) جوني، حسن، المنظمات الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، مجلة الدفاع الوطني، عدد ١/ ٧/ ٢٠١٤.

(٢١) هنتنغتون، صمويل فيليبس (Samuel Phillips Huntington)، عالم سياسي أميركي، مستشار للعديد من الوكالات الحكومية الأميركية حول النقاشات الوطنية حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين:

Betts Richard K, *Samuel P. Huntington,* Encyclopedia Britannica, April 14, 2021: https://www.britannica.com/biography/Samuel-P-Huntington, accessed: 18/7/2021.

(٢٢) Huntington Samuel P., *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations*, Cambridge, MA, Belknap Press, 1957, p. 80.

(٢٣) *Idem*, p. 80-85.

(٢٤) *Idem*, p 72.

(٢٥) *Idem*, p. 81-85.

(٢٦) جانويتز، موريس (Janowitz Morris)، عالم اجتماع وعالم سياسي أميركي، قدّم مساهمات كبيرة في النظرية الاجتماعية ودراسة التحيز والقضايا الوطنية. تركّز عمله في العلوم السياسية بشكل أساسي على الشؤون المدنية والعسكرية.

The Editors of Encyclopaedia, *Janowitz Morris*, Encyclopedia Britannica, 3 November 2020: https://www.britannica.com/biography/Morris-Janowitz, accessed: 18/7/2021.

(٢٧) Janowitz Morris, *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait*, New York Free Press, New York-USA, 1960, edition 1971, p 417.

جانوفيتز «أنّ الرجال العسكريين هم موظفون مدنيون متعاونون مع السيطرة السياسية المدنية لأنّهم يدركون أنّ السياسيين يقدّرون مسؤوليات القوى العسكرية، مما يضمن لهم حيادهم»[٢٨]. وخلافًا لوجهة نظر هنتنغتون، فقد اقترح جانوفيتز إبقاء الجيش تحت المراقبة من خلال الإشراف المدني على مستويات عديدة من الشؤون العسكرية[٢٩].

لقد قام بيتر فيفر (Feaver Peter) [٣٠]، بتطوير نظريَّة جديدة لـلعلاقات العسكرية المدنية تسمى «نظرية الوكالة»، بهدفِ شرح التفاعل الاستراتيجي بين المبادئ المدنية والقيادة العسكرية[٣١]. وَتوفِّر «نظرية الوكالة» الخاصة به طريقةً لربط متغيرات جانوفيتز، كالاختلاف بين المواقف المدنية والعسكرية، بمتغيرات هنتنغتون كالطاعة العسكرية[٣٢]. وَحاول كريستوفر أنكرسن (Ankersen Christopher)[٣٣] التركيز على التعاون العسكري المدني من وجهة نظرٍ عسكريَّةٍ، على عكس معظم الأدبيّات التي تميل إلى فحصِها في ما يتعلَّق بتأثيرها على القطاع الخاص[٣٤]. كذلك، يوضح أنكرسن أنَّ العلاقات العسكريَّة

---

(٢٨) *Idem*, p. 440, 233.

(٢٩) *Idem*, p. 363-367.

(٣٠) فيفر، بيتر دوجلاس (Feaver Peter Douglas)، أستاذ العلوم السياسية، مدير برنامج ديوك في الإستراتيجية الأميركية الكبرى، أستاذ في كلية سانفورد للسياسة العامة، عمل في مجالات الأمن القومي والسياسة الخارجية والتعليم، دكتوراه من جامعة هارفارد (١٩٩٠):

Peter Douglas Feaver biography: https://prabook.com/web/peter_douglas.feaver/820378, accessed: 25/4/2022.

(٣١) Feaver Peter D., *Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil-Military Relations*, Harvard University Press, 2003, p. 1.

(٣٢) *Idem*, p. 2, 6, 10.

(٣٣) أنكرسن، كريستوفر (Ankersen Christopher)، أستاذ مساعد في مركز الشؤون العالمية (Center for Global Affairs) في جامعة نيويورك. قبل انضمامه إلى الجامعة، شغل منصب المستشار الأمني لمنظمة الأمم المتحدة في تايلاند (٢٠١٢ – ٢٠١٧). في السابق، شغل منصب مساعد في الأمم المتحدة لمحاكمات الخمير الحمر في بنوم بنه، كمبوديا (٢٠١٠–٢٠١٢)؛ مكاتب الأمم المتحدة في جنيف (٢٠٠٧–٢٠١٠) وفيينا (٢٠٠٦–٢٠٠٧)؛ ومع إدارة السلامة والأمن في نيويورك، حيث كان مسؤول مكتب العراق (٢٠٠٥–٢٠٠٦). الموادّ التي يدرّسها في الجامعة هي: الأمن العابر للأوطان؛ القوّات المسلحة والمجتمع، استخدام القوّة العسكرية في النظام العالمي، الاستجابة لحالات الطوارئ، مستقبل الحرب، علاقات دولية، آسيا في الشؤون العالمية. عن موقع أكاديميا (academia)
https://nyu.academia.edu/ChristopherAnkersen الدخول الى الموقع في: ١٨ / ٧/ ٢٠٢١.

(٣٤) Ankersen Christopher, *The Politics of Civil-Military Cooperation*, Palgrave Macmillan, New York, NY, 2014, p. 7.

المدنيَّة هي مجموعةُ نظريّات ومعايير محددة توجّه الإجراءات والعلاقات والقيم والتوقّعات، التي يتمّ تمريرها على شكل روايات أو أساطير قوية ذات مغزى لأولئك المدنيين والجهات العسكرية التي تهتمّ بها[٣٥].

وَفي القرن الحادي والعشرين، تحوَّلت الأنشطة العسكريَّة، في كثيرٍ من الأحيان، من حرب تقليدية إلى عمليات استقرارٍ. وَعلى الرغم من دور القوّات العسكرية في الحفاظ على الأمن، إلّا أنَّ مشاركة الأجهزة المدنيَّة والمنظّمات الدولية والمنظّمات غير الحكومية أصبحت أكثر أهميَّة. وَأصبح كسب قلوب وعقول السكّان المحليين والعمل جنبًا إلى جنب مع الشركاء المدنيين جميعهم أكثر ملاءمة للقوات العسكرية لإنجاز المهمة بدلًا من الاستيلاء على الأراضي[٣٦]. وقد أصبح التعاون العسكري المدني أداة ضرورية للقادة العسكريين، يتفاعلون عبرها مع العديد من الكيانات المدنية في منطقة عملياتها، وهي تؤثر على الفعالية العامة للعمليات العسكرية[٣٧].

خلاصة القول، إنّ الثقة المتبادلة والتفاهم المشترك بين النخب السياسية والقادة العسكريين هي عوامل أساسيَّة في العلاقات المدنيَّة والعسكريَّة[٣٨]. وَيمكن أن يتشارك كلٌّ من المدنيين وَالعسكريين هدف تحقيق الأمن القومي في بلد ما، كما العمل معًا بالاستنادِ إلى اتفاقية عسكريَّة سليمة هدفها تحقيق المصالح الوطنيَّة والعسكريَّة. وَيعدُّ الإطار المفاهيمي للنهج الشامل مهمًّا في وصف التفاعل بين الجهات الناشطة المدنية والعسكرية[٣٩]. وَيرتبط القادة العسكريون بالمنظمات المدنية من خلال التعاون العسكري المدني، بحيث يدمجون الأمن السياسي، والتنمية، والأبعاد الاقتصادية والإنسانية للعملية[٤٠]. ومع ذلك، إنّ التعاون العسكري المدني هو انعكاس لمعايير الشعب وثقافته وعلاقاته وقيمه وتوقعاته من المدنيين والعسكريين، لذا فإنّه يعتمد على الموقف والسياق[٤١].

---

(٣٥) *Idem*, p. 4, 5, 51-70.

(٣٦) AJP 9, *Civil-Military Cooperation*, p. 2-1.

(٣٧) CCOE (The Civil-Military Cooperation Centre of Excellence), *CIMIC Field Handbook*, The Hague, The Netherlands, Last updates: 11-02-2020, p. I-1-3.

(٣٨) Janowitz Morris, *The Professional Soldier*, p. 440, 19.

(٣٩) Feaver Peter D., *Armed Servants*, p. 65.

(٤٠) CCOE, *CIMIC Field Handbook*, p. I-1-7, 8-9.

(٤١) Ankersen Christopher, *The Politics of Civil-Military Cooperation*, p. 4, 5, 51-70.

٢- التعاون العسكريّ المدنيّ في لبنان

مع انتهاء الأحداث الداخليّة في لبنان عام ١٩٩٠، برز الدور الفعّال الذي أدّاه الجيش في مجال التعاون مع إدارات الدولة، وهيئات المجتمع المدنيّ والمنظّمات الدوليّة، إذ ساهمَ بشكلٍ أساسيٍّ في التخلّص من آثار النزاع بأشكاله الأمنية، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة[٤٢] كافّة. وَاعتبر الجيش اللبنانيّ أنّ التعاون العسكريّ المدنيّ يهدف إلى إنشاء وتعهُّد التعاون الكلّي بين قائد القوى العسكرية والسلطات المدنيّة، والمنظّمات الدوليّة والمحليّة، والسكّان المحليّين، ضمن بقعة عمليّاته، بشكلٍ يسمح له بتنفيذ مهمّاته[٤٣].

في ليلِ السبت ١٢ آب من العام ٢٠٠٦، تبنّى مجلس الأمن القرار ١٧٠١ بالإجماع، وَدعا بموجبهِ إلى وقفٍ فوريٍّ وكاملٍ لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة، كما نشر الجيش اللبنانيُّ خمسة عشر ألف جنديٍّ[٤٤] على الأرض، وَسمح لقوّات اليونيفيل بتوسيع مساعداتها، وضمان وصول المساعدات الإنسانيّة إلى السكّان المدنيّين، وعودة المهجّرين بشكلٍ إراديٍّ وآمن[٤٥]. وَمنذ ذلك الحين، نشأت علاقة تعاونٍ وتنسيقٍ وتبادل خبرات بين الجيش اللبنانيّ وقوّات اليونيفيل. وفي العام ٢٠١٢، أنشأت قيادة الجيش، بموجب هذه العلاقة، قسم التعاون العسكري المدنيّ التابع لأركان الجيش، عمليّات مديرية الاستعلام، ومن ثم تمَّ تحويل هذا القسم إلى مديرية ترتبط مباشرة بنائب رئيس الأركان للعمليّات، اعتبارًا من أوَّل كانون الثاني من العام ٢٠١٥ [٤٦].

وَبعد القيام بدراسة معمّقة لحاجات الجيش اللبنانيّ والأوضاع الداخلية في لبنان، وبعدَ الاطّلاع على تجارب الدول الصديقة، خصوصًا تلك التي تتعاون وَقوّات اليونيفيل، وَعقبَ الدورات العسكريّة التي تابعها الضباط اللبنانيّون في الولايات المتّحدة الأميركيّة ودول أوروبيّة، عرَّفَ الجيش اللبناني التعاون العسكري المدنيّ بأنّه «التنسيق والتعاون لدعم المُهمّة بين القائد العسكري، والمُمثّلين المدنّيين، ومن بينهم المواطنون، السلطات المحليّة، والمنظمات الحُكوميّة الدوليّة وغير الحُكوميّة»[٤٧].

(٤٢) أبي غانم، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

(٤٣) التعاون العسكري المدني، كلّية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، ٢٠١٤، ص ١.

(٤٤) مجلس الأمن، القرار رقم ١٧٠١، ٢٠٠٦، الفقرة التمهيدية رقم ٨.

(٤٥) المرجع السابق، الفقرة التنفيذية رقم ١١.

(٤٦) حُول القسم الى مديرية اعتبارًا من ١/ ١/ ٢٠١٥، بموجب مذكرة الخدمة رقم ١٤١، تاريخ ٢٦/ ٩/ ٢٠١٤.

(٤٧) التعاون العسكري المدني، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، مرجع سبق ذكره، ص ١.

وَلا يُعدُّ تعاونُ الجيش اللبنانيّ وَالمجتمع المدنيّ جديدًا، إذ انغمس الجيش، منذ تأسيسه، في العمل مع المجتمع والمؤسّسات المدنيّة والمؤسّسات الحكوميّة المختلفة. وبعد العام ١٩٩٠، برز دور الجيش اللبنانيّ بشكلٍ فاعلٍ في مسح آثار الحرب عن المدن والقرى، ونزع الألغام وفتح الطرقات بين المناطق، كما أنّه ساهم في بناء مؤسّسات الدولة المدنيّة التي كانت شبه مشلولةٍ. كذلك ساعد وزارة البيئة على تنظيف الشواطئ، وشاركَ وزارة السياحة في تنظيف الآثار وتأهيلها، وَساندَ وزارة الصحة من خلال بناء المستوصفات في القرى النائية وإرسال أطبّاء عسكريّين يقدِّمون العلاجات المجّانيّة للمواطنين(٤٨).

وَيرعى إطارٌ قانونيٌّ آخر أيضًا مبدأ التعاون العسكريّ المدنيّ، فنلاحظ أنّ القانون اللبنانيّ قد أعطى أهميّةً كبيرةً لموضوع الإنماء بما في ذلك مفهوم التعاون العسكريّ المدنيّ في المجالات الإنمائيّة والاجتماعيّة، إذ إنَّ القوانين التي ترعى القوات المسلّحة أعطت حيّزًا واسعًا لعلاقتها مع المدنّيين(٤٩). وقد تمحور دور التعاون العسكري المدنيّ في لبنان داخل الأراضي اللبنانيّة، وتمّت الاستفادة من تجارب الجيش الماضية وخُبراته المتراكمة والقدرات المختلفة التي يتميّز بها، كالقدرات البشريّة والتقنيّة والمعدات والمؤن والنقل والاتّصال، وذلك، بهدف استغلالها في الحقول الإنمائيّة والاجتماعيّة، خصوصًا في أثناء مساعدة المواطنين في ظلّ الكوارث والأزمات التي تصيب لبنان(٥٠).

(٤٨) الشختورة، روجينا خليل، قسم التعاون العسكري المدنيّ، الجيش، العدد ٣٣١ – كانون الثاني ٢٠١٣، ص ٤٠.

(٤٩) لا سيّما ما ورد في قانون الدفاع الوطني رقم ١٠٢ تاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٨٣ وقانون القضاء العسكري رقم ٦٨/ ٢٤ الصادر بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٦٨. فقد جاء في المادّة الأولى، الفقرة الثانية من قانون الدفاع الوطني، «الدفاع الوطني يهدف إلى تعزيز قدرات الدولة وإنماء طاقاتها لمقاومة أيّ اعتداء على أرض الوطن وأيّ عدوانٍ يوجّه ضدّهُ، وإلى ضمان سيادة الدولة وسلامة مواطنيها. يمكن استخدام القوى المسلّحة في الحقول الإنمائيّة والاجتماعيّة شرط ألّا يعيق مهامّها الأساسيّة. يقرّر هذا الاستخدام بموجب مرسوم بناءً على اقتراح وزير الدفاع الوطني والوزير المختصّ». إنّ ذلك يؤكّد على دور وواجب الجيش اللبناني في المساهمة في الحقول الإنمائيّة والاجتماعيّة وحتّى الاقتصاديّة، على أن لا يعيق ذلك مهامّه الأساسيّة الدفاعيّة والأمنيّة.

(٥٠) أبي غانم، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣؛ عند وقوع كارثة الطائرة الأثيوبية من نوع بوينغ ٧٣٧ بتاريخ الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ٢٠١٠، التي سقطت من علوّ ٣٠٠٠ متر قبالة شاطئ الناعمة وبعمق ٤ كلم داخل البحر، كان على متنها ٩٠ راكبًا. توجّهت جميع القوى إلى خلدة مباشرة فور الإفادة عن الحادثة حيث تمّ تنفيذ ١٢ طلعة جويّة وخرجت ١١ قطعة بحريّة، كما تحرّكت مجموعات استطلاعٍ وغطسٍ من فوج مغاوير البحر: مأساة الطائرة الأثيوبية ذكرى أليمة لن تُمحى آثارها، الجيش، العدد ٢٩٧، آذار ٢٠١٠، ص ٣٥– ٥٠.

وَتثق قيادة الجيش اللبناني بالسلطة المدنية وتنفّذ الأوامر العامة الصادرة عن الحكومة والرئيس، «القائد العام للقوّات المسلّحة»[٥١]. وَالمعروف أنَّ الحكومة اللبنانية هي التي تقرِّر السياسة الدفاعية والأمنية المتّبعة وتشرف عليها، وتنفّذها عن طريق الجيش اللبناني من خلال وزارة الدفاع الوطني والمجلس الأعلى للدفاع[٥٢]. وَتحدِّد وزارة الدفاع الوطني الإجراءات اللازمة، وَيتولّى الجيش اللبناني تأمين الوسائل اللازمة لتحقيق الإجراءات المطلوبة[٥٣]. ويذكرُ أنَّ الدستور اللبناني وقانون الدفاع الوطني يمنحانِ الجيش صلاحيات قانونيَّة مرنة تصبحُ استثنائية عندما تعلن الحكومة حالة الطوارئ، أو في حال تعرُّض الدولة أو جزء من أراضيها أو قطاعها العام أو مجموعة من سكانها للخطر[٥٤].

وَيمتلك الجيش سلطة يستخدِمها لحماية الأمن الداخلي والخارجي للبلد والحفاظ عليه[٥٥]. وَيتحقَّق التوازن بين القيادة المدنية والعسكرية في لبنان بعد الاتّفاق حول القضايا الرئيسة التي تعكس الفهم المتبادل بين الجانبين للرؤية التي يتشاركانها بشأن الدفاع عن البلد، «نظرية الوكالة الخاصة بفايفر»[٥٦]. وَفي العديدِ من المناسبات، عندما شعرت قيادة الجيش بوقوع خلافات داخلية أو انقسامات سياسية تهدّد استقرار لبنان أو وحدة الجيش اللبناني، رفض الجيش الانصياع للقيادة السياسية، كما رفض أوامر التدخُّل الموجّهة إليه لقمع الاضطرابات الداخلية. وَفي المقابل، عندما تشعر قيادة الجيش أن تهديدًا وشيكًا يهدّد أمن لبنان أو استقراره، فإنّها تأخذ ردًّا ذاتيًّا وتنشر قوّاتها للردّ بشكل مناسب[٥٧].

---

(٥١) قانون الدفاع الوطني، المواد ٥، ٦ و٧؛ الدستور اللبناني، المادّة ٦٥.

(٥٢) المرجع السابق.

(٥٣) Collelo Thomas, *Lebanon: A Country Study*, Headquarters: Department of the Army, 1987, ed. Rolland John C., *Lebanon: Current Issues and Background*, Hauppauge, Nova Science Publishers, New York, 2003, p. 182.

(٥٤) الإطار المفاهيمي للتعاون العسكري المدني، الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، بيروت، لبنان، ٢٠١٧، ص ١-٤.

(٥٥) Olldashi Arjana, *Civil Military Relations in Emerging Democracies*, Armed Forces & Society, Master's thesis, Southwest Texas State University, 2002, p. 29.

(٥٦) Gaub Florence, *Civil-Military Relations in the MENA*, European Union Institute for Security Studies (EUISS), CHAILLOT PAPER N° 139, October 2016, p. 27.

(٥٧) برزت في الماضي حالات سعى فيها سياسيّون إلى استخدام الجيش لقمع الاضطرابات الداخلية، بدءًا من الرئيس بشارة الخوري عام ١٩٥٢ إلى كميل شمعون عام ١٩٥٨، أو إميل لحود عام ٢٠٠٥، إلّا أنّ القوّات المسلّحة رفضت ذلك. وعندما شعر بأن معنويات جنوده معرّضة للخطر في عام ٢٠٠٧، وبعد أن هاجمت منظمة فتح الإسلام الإرهابية ثكنات الجيش اللبناني حول مخيم نهر البارد واغتالت جنوده، اقتحم المخيم قبل أن يطلب غطاءً سياسيًّا من الحكومة اللبنانية.

وَانطلاقًا من المنظور العسكري اللبناني، يَشمل التفاعل العسكري المدني أنشطة عسكريّة يمارسها الجيش وهي تساعد على إقامة العلاقات بين القوات العسكرية والبيئة المدنية، والحفاظ عليها والتأثير عليها أو إدارتها(٥٨). يزيد التفاعل العسكري المدني من فعالية الأطراف جميعهم ومن كفاءتهم في الاستجابة للأزمات. وبالتالي، يتيح إنشاء التعاون الذي يحسّن حرية المناورة عند الجيش ويعزّز هذا التعاون، كما يرفع من قدرة المواطنين على مقاومة التهديدات الداخلية والخارجية، ويرفع مستويات الاستعداد الوطني لمواجهة أيّ طارئ، وَيسعى إلى تعزيز المرونة الأمنية للدولة وقدراتها على الاستجابة السريعة عند انهيارها أو عند وقوع أزمة سلطة. لذا، يجب على الجيش اللبناني السعي إلى تحقيق التفاهم المتبادل بشأن إستراتيجية الدفاع مع القيادة المدنية. يهدف هذا التفاهم إلى الرفع من كفاءة التعاون العسكري المدني في مستويات العمليات العسكرية كافّة، ويشجّع على تحقيق وحدة الجهود، ضمن «إستراتيجية أمنية وطنية شاملة» تهدف إلى تعزيز المصالح الوطنية اللبنانية(٥٩).

وَيشير الإطار المفاهيمي للتعاون العسكري المدني إلى أنه يساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية وكسب دعم السكان اللبنانيين. إنَّ الهدف هو تقوية الدولة اللبنانية من خلال تشجيع روح الوحدة الوطنية بين فئات المواطنين المتنوعة. وَتعمل الوحدة على زيادة نسبة الوعي في ظلّ الأوضاع الصعبة، وتعزز التعاون وتبادل المعلومات الحيوية بين الجهات العسكرية وغير العسكرية في أزمة تتطور بسرعة(٦٠). بالإضافة إلى ذلك، يمنع تشجيع الروح الوطنية وبثّها بين اللبنانيين في حال وجود فراغ في السلطة، الخروج عن القانون. وَتشكّل فراغات السلطة تهديدًا في مناطق محددة يتجمّع فيها اللاجئون أو غيرهم من الذين لا يملكون شعورًا بالانتماء الوطني، وممّن يتأثرون بالقوى الإقليمية والخارجية. لذلك، يعزّز تطوير روح الوطنية لدى اللبنانيين مرونة الدولة اللبنانية، ويحسّن التأهب والاستجابات المبكرة والأكثر فاعلية في ظلّ الأزمات غير المتوقّعة.

يهدف التعاون ودمج قدرات الوزارات اللبنانية، إلى تحقيق وحدة الجهود وتعزيز قدرة الحكومة(٦١). فتكلّف الحكومة الوزارات وأجهزة الدولة ذات الصلة بمهامّ الدفاع الوطني، وتزوّدها بالتوجيهات والتعليمات اللازمة وتشرف على تنفيذها(٦٢). وفي هذا السياق، تساهم

(٥٨) الإطار المفاهيمي للتعاون المدني العسكري، المرجع السابق، ص ٧.

(٥٩) المرجع السابق.

(٦٠) AJP 9, *Civil-Military Cooperation*, p. 1-4.

(٦١) الإطار المفاهيمي للتعاون المدني العسكري، المرجع السابق، ص ١٠.

(٦٢) Lykke Arthur F., Jr., "Toward an Understanding of Military Strategy", chap. in *Military Strategy: Theory and Application*, Barracks Carlisle, PA, U.S. Army War College, 1989, p. 179-184.

مديريات الاستخبارات والتوجيه في الجيش أيضًا من خلال عمليات المعلومات (IOs) والعمليات النفسية (PSYOPs) على التوالي، في هذا النهج الأمني الشامل من خلال اكتساب دعم السكّان للأهداف العسكرية[٦٣]. وَتساهم عمليات المعلومات والعمليات النفسية التابعة لـقيادة القوى العسكرية بشكل مباشر في الحفاظ على علاقات حميمة مع المدنيين، كما تسهِّل إنشاء بيئة مدنية مواتية تدعم مهمة الجيش. وتشكّل هذه العمليات من خلال نشر موضوعات مختارة وخلق تأثيرات[٦٤] على العواطف، والدوافع، والتفكير، والسلوك[٦٥]، فتحافظ على تماسك التعاون العسكري المدني، وتحقق الأهداف والنتائج المرجوّة.

وَتحتاج مديرية التعاون العسكري المدني في الجيش إلى خبراء متعلّمين ومتخصصين مدرّبين، يسهّلون التعاون المتبادل بين الجهات المدنية والعسكريين بهدف إجراء أنشطتها وتنفيذ مهمتها بفعالية. وَتختلف مقدرات التعاون العسكري المدني مع المهمة، وهي تعتمد على مستوى العمليات (الإستراتيجي، العملياتي أو التكتيكي) التي يشارك فيه الجيش اللبناني. باختصار، يُظهر كلٌّ من انتشار الجيش في المهمات الداخلية وعند الحدود، وَالتهديدات المتنوعة التي تواجه لبنان، أهمية تفاعل أكثر عمقًا مع المجتمع المدني. ويؤدّي ذلك، إلى تطوير نهج متميّز يختصر التعاون العسكري المدني في الجيش اللبناني. يسعى هذا النهج إلى تحقيق هدف طويل الأمد يتمثل في تعزيز المرونة الأمنية للدولة، وتأمين دور يساهم بشكل مباشر في تحقيق إستراتيجية الأمن القومي للبلاد.

إن التعاون العسكري المدني يعني دعم المجتمع المدني، أي إشراك قدرات الجيش في تلبية احتياجات المدنيين عندما لا تكون القوّات الأخرى، ووسائل الحماية، وأنظمة الإنقاذ كافية لحماية الناس والموارد المادية والثقافية والبيئية من الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى. وَعادة ما يتمّ تقديم الدعم للمجتمع المدني بناءً على طلب سلطاته. وَمن الممكن أن يكون المبادرون بالدعم أفراد من قيادات الجيش ووحداته وفقًا لخططهم وقدراتهم. وَتقدِّم

(٦٣) مديرية المخابرات هي جهاز مخابرات الجيش اللبناني. مهمّتها الأساسية توفير الاستخبارات التكتيكية والتشغيلية والإستراتيجية والحرب الإلكترونية. أمّا مديرية التوجيه فهي صوت الجيش لعناصره وللمواطنين. وتتمثّل مهمّتها الأساسية في ضمان التغطية الإعلامية للأنشطة والمهام المختلفة التي يقوم بها الجيش، وضمان التفاعل مع وسائل الإعلام المحلية والأجنبية ومنظمات المجتمع المدني.

(٦٤) Field Manual 3-13, *Information Operations, Headquarters*, Department of the Army, 2016, p. 1-1, 1-4.

(٦٥) FM 3-05.301, *Psychological Operations: Tactics, Techniques, and Procedures*, Headquarters, Department of the Army, 2003, p. 1-1.

الوحدة نفسها الدعم أو تتعاون وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، فتوفِّر المعلومات والموارد البشرية والمادية وقدرات التدريب والخبرة العسكرية في مختلف المجالات والموارد الأخرى، وذلك، وفقًا لنشاطات التعاون العسكري المدني المحدّدة.

مصادر ومراجع

- أبي غانم، جولي، **الجيش اللُّبناني- الدور الآخر**، مكتبة السائح، طرابلس ١٩٩٦.
- نشرات توجيهية صادرة عن قيادة الجيش، مديرية التوجيه.
- اللجنة الدوليَّة المعنيَّة بالتدخل وسيادة الدول، (ICISS)، تقرير مسؤولية الحماية، اوتاوا، ٢٠٠١.
- تشومسكي، نعوم، **النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة**، دار الآداب، الطبعة الأولى، لبنان، ٢٠٠١.
- قيادة الجيش اللبناني، **مرجع التعاون العسكري المدني**، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، ٢٠١٤.
- قيادة الجيش اللبناني، **مرجع العمليات المشتركة**، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، ٢٠١٤.
- جوني، حسن، المنظمات الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، مجلة الدفاع الوطني، عدد ١/ ٧/ ٢٠١٤.
- التعاون العسكري المدني، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، ٢٠١٤.
- مجلس الأمن، القرار رقم ١٧٠١، ٢٠٠٦، الفقرة التمهيدية رقم ٨.
- الشختورة، روجينا خليل، قسم التعاون العسكري المدنيّ، الجيش، العدد ٣٣١ - كانون الثاني ٢٠١٣.
- قانون الدفاع الوطني، المواد ٥، ٦ و٧؛ الدستور اللبناني، المادّة ٦٥.
- الإطار المفاهيمي للتعاون العسكري المدني، الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، بيروت، لبنان، ٢٠١٧.
- التنسيق المدنيّ العسكري، متوافر على موقع: http://www.unocha.org/what-we-do/coordination-tools/UN-CMCoord.موقع أكاديميا (academia):
https://nyu.academia.edu/ChristopherAnkersen.
- مفهوم الأمن الإنساني، مُتاح على موقع مبادرة الأمن الإنساني الإلكتروني:
http://www.humansecurityinitiative.org/definition-human-security.
- بطرس غالي، خطة السلام لعام ١٩٩٢، موقع الأمم المتحدة الإلكتروني:
http://www.un.org/en/ga/view_doc.asp?symbol=A/47/2.

- Ankersen Christopher, *Civil-Military cooperation in post conflict operations emerging theory and practice,* Routledge, 1st edition, 2007.

- Ankersen Christopher, *The Politics of Civil-Military Cooperation*, Palgrave Macmillan, New York, NY, 2014.
- Collelo Thomas, *Lebanon: A Country Study*, Headquarters: Department of the Army, 1987, ed. Rolland John C., *Lebanon: Current Issues and Background*, Hauppauge, Nova Science Publishers, New York, 2003.
- Feaver Peter D., *Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil-Military Relations*, Harvard University Press, 2003.
- Gaub Florence, *Civil-Military Relations in the MENA*, European Union Institute for Security Studies (EUISS), CHAILLOT PAPER Nº 139, October 2016.
- Huntington Samuel P., *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations*, Cambridge, MA, Belknap Press, 1957.
- Janowitz Morris, *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait,* New York Free Press, New York-USA, 1960, edition 1971.
- Lykke Arthur F., Jr., "Toward an Understanding of Military Strategy", chap. in *Military Strategy: Theory and Application,* Barracks Carlisle, PA, U.S. Army War College, 1989.
- Machiavelli Niccolo, *The Prince*, translated by George Bull, Penguin Classics, England, 1981.
- Olldashi Arjana, *Civil Military Relations in Emerging Democracies*, Armed Forces & Society, Master's thesis, Southwest Texas State University, 2002.
- Von Clausewitz Carl, *On War,* ed. and trans. Howard Michael and Paret Peter, Princeton University Press, N.J. – US, 1984.
- AJP (Allied Joint Publication) 9, *NATO Civil-Military Co-operation (CIMIC) Doctrine*, NATO Standardization Agency, Brussels, Belgium, 2003.
- CCOE (The Civil-Military Cooperation Centre of Excellence), *CIMIC Field Handbook*, The Hague, The Netherlands, Last updates: 11-02-2020.
- Field Manual 3-13, *Information Operations, Headquarters*, Department of the Army, 2016.
- FM 3-05.301, *Psychological Operations: Tactics, Techniques, and Procedures*, Headquarters, Department of the Army, 2003.
- JP (Joint Publication) 3-57, *Civil – Military Operations*, 2003.
- Betts Richard K, *Samuel P. Huntington,* Encyclopedia Britannica, April 14, 2021: https://www.britannica.com/biography/Samuel-P-Huntington, accessed: 18/7/2021.
- The Editors of Encyclopaedia, *Janowitz Morris,* Encyclopedia Britannica, 3 November 2020: https://www.britannica.com/biography/Morris-Janowitz, accessed: 18/7/2021.
- Feaver Peter Douglas *biography:* https://prabook.com/web/peter_douglas.feaver/820378, accessed: 25/4/2022.